الأخ الدكتور سري نسيبة المحترم
رئيس لجان الطواقم الاستشارية والفنية - القدس•

تحية عربية فلسطينية وبعد،

بتجرد عن أية تطلعات فردية ذاتية، وبعيدا عن التساوقات الانتمائية السياسية، جرى اختيار طاقم السياحة من السادة الذين لهم المام في العمل السياحي المباشر وممن لهم خبرات متقدمة في شؤونها، كما جرى تطعيم الطاقم بأخوة ممن لهم دراية في التدريس الأكاديمي لمساقات السياحة، واني اذ أشكرهم جميعا لما أبدوه من اقتراحات وملحوظات وأفكار ومتطلبات وانطباعات في اعداد هذه المذكرة، فاني أتطلع في الوقت ذاته الى ضرورة مواصلة هذا الطاقم بعد تدعيمه بعناصر أخرى كطاقم استشاري للاستفادة من خبراتهم مستقبلا•

ولا أنكر أن الطاقم قد أبدى حماسا لوضع طاقاته وخبراته العميقة في مجال العمل السياحي لانقاذ هذا المعلم الحضاري الاقتصادي من الضياع والسقوط اذا استمرت وتيرة السلبية في مرافقه على نسقها المشلول في عهد الاحتلال•

لذلك، يسعدني أن أرفع لشخصكم المذكرة التي أعدها طاقم السياحة، وهذا عبارة عن أفكار لخطوط عريضة غير تفصيلية، ولكنها تركز على المبادىء والأسس الأولية للتصور الفلسطيني في مجاله السياحي، علما بأن عدة اجتماعات جرى عقدها بين أفراد الطاقم في مدينة القدس وغزة حيث وضعوا مرتسمات تصورهم ورؤاهم وفق ما اهتدوا اليه حسب افرازات الواقع القائم في الظروف الراهنة•

وقد ضم الطاقم السادة التالية أسماؤهم:

١- الأستاذ أبو الوليد الدجاني / منسق طاقم اللجنة - مدير معهد ادارة الفنادق والسياحة - بجامعة بيت لحم•
٢- الأستاذ باجس اسماعيل / أمينا للسر - مذير سلطة السياحة (قبل فك الارتباط القانوني والاداري)•
٣- الأستاذ زهير العمد - مدير فنادق•
٤- السيد يوسف عويضة - مدير مكتب سياحة وسفر•
٥- الأستاذ معين أردعجي - مدير مكتب سياحة - محاضر غير متفرغ - معهد ادارة الفنادق والسياحة•
٦- السيد د• حازم شنار - اقتصادي - محاضر في الاقتصاد - جامعة بيت لحم•
٧- السيد هاني أبو دية - مدير مكتب سياحة وسفر•
٨- الأستاذ عوني انشيوات - مدير فندق - أستاذ محاضر غير متفرغ - معهد ادارة الفنادق والسياحة•
٩- الأستاذ طاهر النمري - مدير اداري - أستاذ محاضر غير متفرغ - معهد ادارة الفنادق والسياحة•
١٠- السيدة عليا الشوا - غزة•
١١- السيد نعيم هاشم الشرفا - مدير شركة للسياحة والسفر - غزة•

ويسعدني أن أنوه بأن أعضاء الطاقم لم يألوا في تقديم جهدهم وعطائهم الذي أفرزوه في هذه المذكرة، متبعين منهجية علمية في الوصول الى الحقائق والنتائج، ومعتبرين الواقعية أساسا للخطوط العريضة التي توصلوا اليها، واضعين في اعتبارهم توجهات عملية يمكن قبولها فقط كحد أدنى لعرضها أمام الفريق الآخر في المفاوضات، ويرون في ذات الوقت أن أي خلل في البنود الواردة في مذكرتهم يعتبر انتقاصا لشمولية محصلة توجهاتها، ولا تنفك هذه المحصلة عن الهدف السياسي للمرحلة الانتقالية لحكومة الحكم الذاتي.

ولا يفوتني في هذا المقام، أن أنوه بما يلي:

أولا: ان أي مشروع للتنفيذ، يحتاج الى تخطيط مسبق لاعداد نواته وهيكله، ثم تطويره حسب خطة معلومة النتائج، والا بقي الوضع السياحي يراوح مكانه، ويبقى دائرة في حلقة جامدة. لذلك فاني أركز على توجهين هامين، هما:

١- اعداد الكوادر المطلوبة لهيكل البناء السياحي، ويتطلب هذا وبشكل مبكر ايفاد طواقم للدراسات المتخصصة في المرافق السياحية المختلفة ولمختلف فروع الادارة والمهن السياحية.

٢- قطاع غزة: يعتبر القطاع نافذة مهمة للعمل السياحي الفلسطيني، لكثير من الاعتبارات، لكونه أولا معبرا بريا هاما بين مصر وفلسطين، ثم احتمال أن يكون شاطئه بلاجا سياحيا، هذا فضلا عن احتمال اقامة ميناء اصطناعي في رفه البحري.

لذا، أرى من الأهمية بمكان توجيه عناية خاصة للقطاع من حيث توفير الطواقم المتخصصة في العمل السياحي.

ثانيا: أرى على نفسي لزاما بضرورة توجيه كتاب شكر لكل عضو شارك في طاقم السياحة، وذلك تعبيرا عن مشاركتهم الفاعلة، واستجابتهم لنداء الواجب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

منسق لجنة طاقم السياحة

أبو الوليد الدجاني

- نسخة الى السادة أعضاء الطاقم السياحي المحترمين.

٤ آذار ، ١٩٩٢

توصيات عامة من طاقم السياحة الفلسطيني

كما سبق وأشرنا فإن عملية بناء كادر رسمي للسياحة ستبدأ من نقطة الصفر وبالتالي فإن الطاقم طاقم السياحة يوصي بما يلي :

١- اعداد قانون للسياحة بحيث يكون جاهزاً أمام المجلس التشريعي الفلسطينيلدراسته واعتماده. وهذه العملية تتطلب وجود لجنة متخصصة تدرس قوانين السياحة في المحيط المجاور لنا وخاصة القانون الأردني والقانون الاسرائيلي وقوانين بعض الدول العربية المجاورة والاوروبية ومن ثم تخرج اللجنة بقانون يناسب أوضاعنا ويتمشى مع هذه الأوضاع .

٢- المباشرة الفورية باعداد نواة للجهاز السياحي الرسمي عن طريق انتقاء العناصر البشرية التي تتوفر لديها الكفاءات المناسبة لبناء دائرة السياحة الفلسطينية . وهي في تقديرنا عملية تحتاج إلى جهد مكثف للتفتيش والبحث عن مثل هذه الكفاءات .

٣- اخضاع هذه النواة للتدريب المكثف داخلياً وخارجياً حتى تتمكن من استلام مهماتها فور انتقال السلطة للدائرة . ويمكن تحقيق هذا الغرض بالاستفادة من برامج المساعدات الفنية التي تقدم وستقدم إلى الشعب الفلسطيني .

٤- ومن أجل تحقيق هذه الأمور فإن الطاقم يرى أن يفرّغ عناصرلمتابعة هذه الأمور بحيث توفر لها امكانات الحركة لتجميع المعلومات المتعلقة بموضوع السياحة وفي نفس الوقت تشكل مرجعية ثابتة للوفد المفاوض في هذا الموضوع خصوصاً اذا تطورت الأمور للتفاوض على مستوى الخبراء . واذا ما تمت المشاركة الفلسطينية في المحادثات متعددة الاطراف فإن السياحة يجب ان يكون لها حضور مباشر خاصة في لجنتي التنميةوالبيئة .....

٥- يرى الطاقم أن يباشر منذ الآن عملية بناء جسور مع الجهات ذات العلاقة داخلياً وخارجياً. فعلى الصعيد الداخلي هنالك ضرورة ملحة للتنسيق الفعلي مع دوائر أخرى مثل دائرة الآثار وحماية الطبيعة والبلديات وغيرها من الدوائر . أما على الصعيد الخارجي فالواجب فتح قنوات الاتصالمع المنظمات السياحية الدولية مثل منظمة السياحة العالمية (W T O) والسوق الأوروبية ، ووزارات السياحة في الدول المجاورة .....

السيد الفاضل المحترم،
عضو الطاقم السياحي الفلسطيني•

تحية طيبة وبعد،

تقديرا لمشاركتكم في مجموعة طاقم السياحة الفلسطيني، ولجهودكم المخلصة في الاسهام بآرائكم في وضع المرتسمات السياحية من منظور فلسطيني، والتي تعتبر معوانا للوفد الفلسطيني المفاوض، فانه لا يسعني في هذا المجال الا أن أعبر لكل أخ عن عميق امتناني لهذه المشاركة التي اتسمت بطرح الآراء والأفكار والتصورات عن الواقع والمتوقع لمستقبلنا السياحي•

ان الكثير مما طرح قيم في أبعاده، وهو بحاجة الى بلورة للمراحل المقبلة، لا سيما عندما ننتقل الى المرحلة النهائية من الترتيبات المطروحة، فمشاركتكم الخيرة هي دفقة على طريق عملنا الجماعي لما فيه خير شعبنا ومستقبله•

ولا يفوتني في هذا المقام، الا أن أثمن ما بذلتموه في أضيق وقت، وهذا أعتبره مؤشرا عن حضورنا جميعا لكل عمل شاق ينتظرنا للوصول الى أهدافنا الوطنية والقومية•

فمشاركتكم بروح الفريق الواحد لتحقيق قيمة وطنية عليا تلتقي مع ما تبذله الطواقم المتخصصة الأخرى هو بداية النجاح نحو تحقيق آمالنا وتطلعاتنا في الحرية والاستقلال الناجز•

مرة أخرى، عميق شكري أنقله لكم•

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والعرفان•

منسق طاقم السياحة

أبو الوليد الدجاني

- نسخة الى السيد د• سري نسيبة المحترم
رئيس الطواقم الاستشارية والفنية

الأخ باجس اسماعيل المحترم،
مدير سلطة السياحة،
أمين سر طاقم السياحة الفلسطيني ٠

تحية طيبة وبعد،

لا يسعني وقد جرى اختيارك في طاقم السياحة وتعيينك أمين سر للطاقم تقديرا للعمل الذي شاركتم فيه مع اخوانكم أعضاء الطاقم، ولا يفوتني في هذا المقام أن أنوه لشخصكم الكريم بالأريحية الطيبة التي بددت من الأخوان الأعضاء في الطاقم بتجردهم عن الذاتية ما دام العمل فلسطينا، ونتائجه ذات مردود ايجابي للأمل الذي نتوقعه وننشده لوطننا الحبيب ولجماهير شعبه٠

ومع ذلك، فاني أتقدم اليكم بوافر تقديري وعظيم امتناني للجهد الذي بذلتموه في اعداد الجانب الذي يعبر عن السرد للوضع التاريخي للسياحة، ولدائرة السياحة الأردنية واختصاصاتها أثناء العهد الأردني وما بعده والذي كنتم أحد موظفيها الفاعلين٠

مرة أخرى، اني أتقدم اليكم بشكري، آملا منكم مواصلة الجهود لما فيه خير شعبنا، وتحقيق تطلعاته في تقرير المصير، واقامة دولته المستقلة٠

ولكم عميق شكري وتقديري٠

منسق طاقم السياحة

أبو الوليد الدجاني

- نسخة الى السيد د٠ سري نسيبة المحترم
رئيس لجان الطواقم الاستشارية والفنية٠

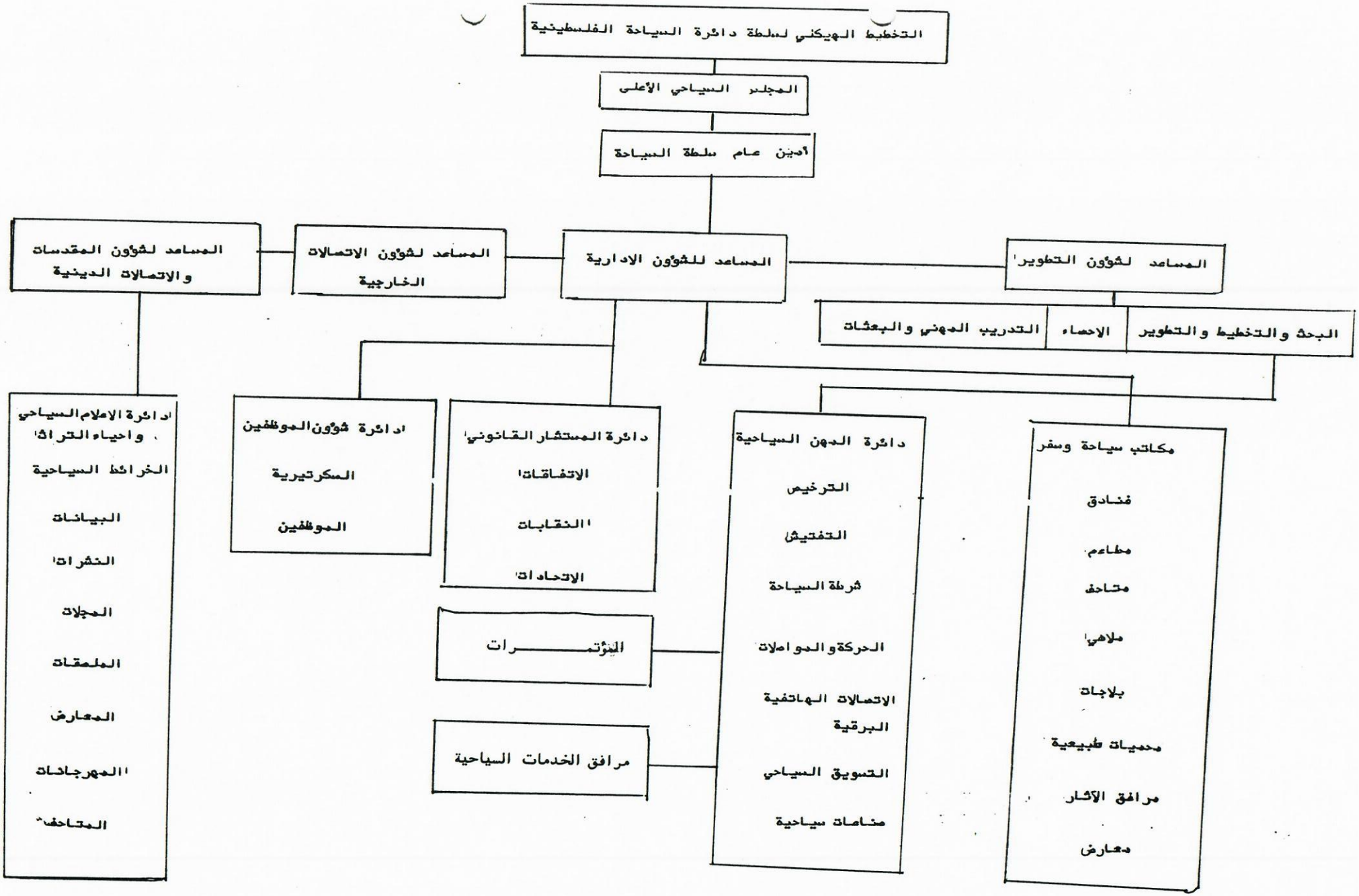
التخطيط الهيكلي لسلطة دائرة السياحة الفلسطينية
المجلس السياحي الأعلى
أمين عام سلطة السياحة
المساعد للشؤون الادارية
المساعد لشؤون التطوير
البحث والتخطيط والتطوير
الاحصاء
التدريب المهني والبعثات
المساعد لشؤون الاتصالات الخارجية
المساعد لشؤون المقدسات والاتصالات الدينية
مكاتب سياحة وسفر
فنادق
مطاعم
متاحف
ملاهي
بلاجات
محميات طبيعية
مرافق الآثار
معارض
دائرة المهن السياحية
الترخيص
التفتيش
شرطة السياحة
الحركة والدوامات
الاتصالات الهاتفية البرقية
التسويق السياحي
منامات سياحية
دائرة المستشار القانوني
الاتفاقات
النقابات
الاتحادات
دائرة شؤون الموظفين
السكرتيرية
الموظفين
دائرة الاعلام السياحي
واحياء التراث
الخرائط السياحية
البيانات
النشرات
المجلات
الملصقات
المعارض
المهرجانات
المتاحف
المؤتمرات
مرافق الخدمات السياحية

NO 11

قائمه سنويه للقادمين والغادرين عبر معبر رفح من عام ١٩٨٠ لعام ١٩٩٠
اسرائيلين / سياح / مصريين

RAFIAH
ARRIVAL & DEPARTURE

YEAR	ARRIV. & DEPAR. ISRAELIES	ARRIV. & DEPAR. TOURISTS	ARRIV. & DEPAR. EGYPTIANS	TOTAL
1980	14,000	32,600	500	47,100
1981	38,000	66,250	2,000	106,250
1982	45,000	90,000	4,000	140,000
1983	46,547	81,269	4,192	132,008
1984	43,821	84,242	3,766	131,829
1985	28,424	95,007	3,855	127,286
1986	44,839	66,508	4,617	115,964
1987	119,151	99,067	6,050	224,268
1988	91,257	85,646	4,404	181,307
1989	108,459	88,387	4,778	201,624
1990	56,932	69,028	4,038	129,998

TOURISM AUTHORITY / JUDEA & SAMARIA
TOURIST INFORMATION OFFICE / BETHLEHEM
ALLENBY BRIDGE / ARRIVALS ✓

MONTH	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
JAN.	2110	1939	2855	2597	2279	3164	3066	2418	2383	1607	4371	2813	2394	298
FEB.	3078	2508	4139	4786	4286	3816	3076	3132	2250	2345	4406	3114	2914	82
MAR.	8710	5934	7863	8180	4932	5322	5681	4050	3641	3715	5128	4124	4219	264
APR.	8054	7767	6861	1151	5580	5348	6791	6997	4022	6134	3809	3340	5242	510
MAY	6123	5286	6549	7027	3240	4211	5160	5213	2470	3875	2565	3258	4449	938
JUN.	4440	3921	6045	4227	2567	5523	5342	5166	3900	3144	1840	1902	4035	927
JUL.	3921	3440	6107	4491	1810	3387	3982	3226	2005	3449	1634	1930	2785	1357
AUG.	3337	3150	5488	4153	1454	4197	4079	3591	2379	3788	2178	2758	2785	2124
SEP.	4087	4006	5306	4844	2038	4357	4164	3089	1854	3377	1881	2207	497	1340
OCT.	5865	9549	7947	5306	3450	7035	5089	4760	2682	5053	2703	3193	466	1640
NOV.	2851	5096	4662	3511	1966	4661	3640	3587	2417	4117	2284	2381	410	1432
DEC.	3455	3555	3942	2954	3109	2962	3298	2325	2485	3689	1698	2044	379	1984
TOTAL	56031	56151	67764	63627	36711	53983	53368	47554	30768	44293	34497	33064	30575	12896

TOURISM AUTHORITY / JUDEA & SAMARIA
TOURIST INFORMATION OFFICE
MANGER AQUARE / BETHLEHEM
ALLENBY BRIDGE / DEPARTURE ✓

MONTH	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
JAN.	2065	2085	2921	3209	606	2008	2921	2574	2094	1978	3201	2099	1916	266
FEB.	1653	2252	3144	4553	578	1931	1558	1582	1495	1945	2998	2093	2127	101
MAR.	5985	3941	6261	6022	1161	2741	2973	3711	2647	3067	3567	2779	2558	146
APR.	5015	5161	6804	10104	1007	3859	4727	5476	3718	4910	3080	2840	3497	679
MAY	4936	4268	4942	7097	628	2396	4022	3737	2440	3242	2691	2685	3621	766
JUN.	2474	2972	5271	3517	757	3287	3774	3919	1749	2481	1571	1815	3641	416
JUL.	3194	3029	5710	3513	701	2486	3217	3107	1501	3002	1364	1567	2611	701
AUG.	2036	2424	5159	4746	606	2830	3383	3331	2326	3547	2160	2701	2569	1957
SEP.	2524	2555	4078	4242	451	3433	3099	2180	1841	2412	1597	1794	435	1153
OCT.	3716	5953	6754	979	910	4373	3644	3713	2337	4004	2320	2406	445	1585
NOV.	3061	4781	4297	1022	752	2812	2712	3540	1965	3210	1498	1626	356	847
DEC.	2074	2419	2603	7911	881	926	2098	1742	1653	2374	1608	1671	414	1575
TOTAL	38733	41840	57944	56915	9038	33082	38128	38612	25766	36172	27655	26022	24190	10192

استهلال

من المعروف أن الجانب الاسرائيلي جعل شؤون السياحة الفلسطينية أحد المجالات التي تناد ادارتها فيما أسمته بادارة الحكم الذاتي وفق تصور المشروع الاسرائيلي المقدم للوفد الفلسطيني في الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك، خلال لقاء واشنطن الأخير.

ومع عدم دراستنا وتحليلنا لماهية المشروع الاسرائيلي في هذا المجال، فان التصور الفلسطيني الذي تضمنته هذه المذكرة جاء مستجيبا للحد الأدنى للرؤى الفلسطينية في تأمين استقلالية اشرافها على الشؤون السياحية في أراضيها.

وقد تضمنت المذكرة بنودا ثلاثة ترتبط ببعضها بعلاقة جدلية لا انفصام بينها، ففي الفقرة الاولى "أ" تناولنا السرد التاريخي للمهمات السياحية في فلسطين، والتي وضحت بأن واقع البلاد التاريخي والديني قد أملى على السكان اشتغالهم وبذل اهتمامهم بقطاع السياحة حتى من قبل قيام دولة اسرائيل.

وفي المرحلة الثانية "ب" الفترة الانتقالية المؤقتة على طريق المرحلة النهائية "الاستقلال"، أشار طاقم السياحة الى التصورات التي يراها ملائمة ومناسبة لهذه المرحلة التي غايتها الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني ليصب في النهاية في بوتقة الاستقلال الناجز، ويرى الطاقم أن أي مسخ لأي توجه من التوجهات الواردة في هذه الفقرة، يعد انتقاصها أو عاملا مؤخرا لتحقيق الاستقلالية الكاملة.

وفي الفقرة "ج" التي تمثل المرحلة النهائية - الاستقلال - يرى طاقم السياحة أن تحقيق ما ورد في الفقرة "ب" هو النتيجة الحتمية لهذه الاستقلالية، لذلك نرى كطاقم ضرورة التشدد في بنود هذه الفقرة لأنها الموئل الذي ننشده في تحقيق الاستقلال للدولة الفلسطينية.

لهذا، حافظنا ما أمكننا على النسق الذي تطلبته رسالة الاعداد لهذه المذكرة، ومنوهين بملحوظة تتمثل في أغلب المقترحات الواردة في هذه المذكرة، ان أهم طابع يجب التقيد به= "هو المعاملة بالمثل"، كما يرفق طيه جداول احصائية عن عدد السياح الذين مروا عبر جسر الحسين (اللنبي) ونقطة العبور عند رفح.

ان أهم الانطباعات التي يراها طاقم السياحة، هي:

(أ) طبيعة الوضع الحالي في دائرة اختصاص الطاقم ضمن دائرة السياحة في الادارة المدنية (المرحلة التمهيدية)

يعتبر القطاع السياحي الفلسطيني قطاعا اقتصاديا هاما في حياتنا الحاضرة والمستقبلية. فصناعة السياحة التي تصنف على أنها صناعة تصديرية سيكون لها دور المساهمة الفعالة في دخلنا القومي العام لكونها أحد أهم مصادر هذا الدخل من العملات الأجنبية والتي من شأنها أن تدعم ميزان موضوعاتنا من جهة وأن تدعم مشاريعنا التنموية الشاملة من جهة أخرى. وهي أيضا ستوفر فرصا للعمل لشريحة واسعة من أبناء شعبنا وبالتالي ستحد من مشكلة البطالة. وتتعاظم خطورة وأهمية السياحة على الصعيد الاقتصادي حينما ندرك مدى محدودية الموارد الاقتصادية الأخرى ومدى شح الثروات الطبيعية على الأرض الفلسطينية في الضفة والقطاع.

والى جانب هذا الدور الذي تلعبه السياحة على الصعيد الاقتصادي العام، هنالك دور لا يقل أهمية وخطورة والذي يتمثل في الدور الدعائي والاعلامي. فمن خلال الاتصال والعلاقة المباشرة بين السائح والأرض الفلسطينية من جهة والفعاليات والخدمات السياحية من جهة أخرى تتهيأ له الفرصة للتعرف على حضارة وثقافة شعبنا. ان غالبية دول العالم ان لم يكن جميعها تستثمر الحركة السياحية وتتخذ منها منبرا اعلاميا تبرز من خلاله تراثها القومي وحضارتها، وتستقطب الدعم والتأييد لقضاياها. وكم هو حري بنا معشر الفلسطينيين أن نعي هذا الدور الحساس والخطر ونستثمره الاستثمار الصحيح في هذا الاتجاه.

بقي أن نقول بأن السياحة وخصوصا السياحة الداخلية تعتبر مجالا حيويا وميدانيا واسعا للتربية الوطنية وتعميق وترسيخ الانتماء وخلق الفخار الوطني لدى الأجيال المتعاقبة على هذه الأرض.

الصناعة السياحية في العهد الأردني:

شهدت الحركة السياحية ابان الحقبة الأردنية نموا متسارعا منذ بداية الخمسينات وحتى عام ١٩٦٧. وتشير الاحصاءات المتوفرة عن تلك الفترة أن عدد السياح الذين قدموا للأردن عام ١٩٥١ كان ٤٤،٨٧١ سائحا فقط. وقد وصل عددهم عام ١٩٦٦ الى ٦١٧،٠٠٠ سائح. أي أن الحركة السياحية تضاعفت بما مقداره ١٤ ضعفا في حقبة زمنية لم تتجاوز خمسة عشر عاما. ولو عدنا لمعدل الزيادة السنوية بين عامي ٦٥، و٥٦ نجد أن السياحة في الأردن حققت نموا يصل الى ٢٣٪ في حين أن معدل الزيادة السنوية في العالم لم تتجاوز ١٣،٧٪ من تلك الفترة. أما على صعيد الدخل السياحي فقد ارتفع من ٣،٣ مليون دينار عام ١٩٦٠ الى ١٢ مليون دينار عام ١٩٦٦. ولقد تحقق هذا النمو بالرغم من التوترات السياسية والأحداث المضطربة التي كانت تسود المنطقة بين حين وآخر مثل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وأحداث الثورة العراقية عام ١٩٥٨.

وبالرجوع الى الحقبة الأردنية يمكننا الجزم بأن الضفة الغربية كانت تشكل مركز الثقل في الحركة السياحية وصناعة السياحة وذلك بفضل العوامل التالية:

١- وجود المقومات السياحية وأماكن الجذب السياحي الرئيسية غربي النهر:

ويأتي في مقدمة المقومات السياحية هذه وجود الماكن الدينية المقدسة في كل من مدينة القدس وبيت لحم والخليل والتي استقطبت سياحة الحجيج من جميع أنحاء العالم. يليها ذلك الكم الهائل من المواقع الأثرية والمعالم التاريخية المنشرة في طول الضفة وعرضها والتي خلفتها الحضارات الانسانية المتعاقبة على هذه الأرض والتي استقطبت بدورها طلاب المعرفة والثقافة.

وأخيرا وليس آخرا تلك الميزة الجغرافية والمناخية والتي لا تجتمع في أية بقعة محدودة المساحة كما هي مجتمعة في الضفة الغربية ففيها البحر الميت والأغوار، وفيها جبال القدس ورام الله والخليل ونابلس، وفيها السهل والوادي والتي تشكل مجتمعة عنصر جذب سياحي لرواد الاستجمام وعشاق الطبيعة صيفا وشتاء.

٢- ظهور الوعي السياحي المبكر وخاصة في مدينة القدس:

منذ بداية الخمسينات وجراح نكبة ١٩٤٨ لم تلتئم بعد شهدت مدينة القدس عددا من الرواد الأوائل ممن توفرت لديهم الهمم العالية وبعد النظر الذين نذروا أنفسهم وأموالهم المحدودة لبناء صناعة سياحية تلبي احتياجات السائح والطلب المستقبلي المتزايد على السياحة. لقد عمل هؤلاء الرواد من القطاع الخاص بدون كلل أو ملل وبتنسيق عال فيما بينهم من جهة والأجهزة الرسمية المعنية من جهة أخرى الأمر الذي أعطى ثماره في فترة زمنية قياسية وأدى الى ذلك النمو السريع في الحركة السياحية كما وسبق القول.

٣- توفر خصائص مميزة لدى أبناء الشعب الفلسطيني: وهذه الخصائص المميزة سهلت ايجاد الكوادر البشرية التي استطاعت أن تتكيف وأن تتفاعل مع صناعة السياحة وأن تغطي احتياجات الفعاليات السياحية المختلفة من القوى البشرية. هذا بالاضافة الى ما يتميز به شعبنا من حسن الاستقبال وكرم الضيافة ودفء المعاملة وهذه عناصر أساسية في نماء وازدهار الحركة السياحية ولاثبات المقولة التي أشرنا اليها وهي أن الضفة الغربية كانت مركز الثقل بالنسبة للسياحة في العهد الأردني يكفي أن نشير الى الحقائق التالية:

١) ان الشعار الذي تبناه الأردن لترويج نفسه سياحيا كان (الأردن بلد المقدسات) "Jordan The Holy Land"، وقد تخلى عن هذا الشعار عقب الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧.

٢) ان البنية الأساسية للسياحة في العهد الأردني تركزت في الضفة الغربية وبالتحديد في مدينة القدس ومحافظتها. وان ما نسبته ٩٠٪ من انفعاليات السياحة مثل الفنادق، ومكاتب السياحة والسفر وادلاء السياحة، والمطاعم السياحية، ومتاجر التحف الشرقية، والصناعات الحرفية، والنقل السياحي كانت حتى وقوع الاحتلال ضمن هذه المحافظة. لذلك فان السياحة الأردنية بقيت متعثرة لفترة زمنية قاربت العشر سنوات والى أن تمكنت من بناء بنية سياحية جديدة.

٣) ان الجمعيات والهيئات النقابية التي انبثقت عن الفعاليات السياحية كان مقرها الرئيسي مدينة القدس. فجمعية الفنادق، وجمعية مكاتب السياحة والسفر وجمعية متاجر التحف، ونقابة الأدلاء السياحيين، ونقابة عمال الفنادق والمطاعم لم يكن لها حتى فروع في العاصمة عمان. لقد كانت القدس بحق هي العاصمة السياحية طيلة الحقبة الأردنية.

الجهاز الرسمي للسياحة ابان العهد الأردني:

بدأ الجهاز الرسمي للسياحة في أوائل الخمسينات وبالتحديد بعد صدور أول قانون للسياحة عام ١٩٥٣. وكان هذا الجهاز لا يتعدى كونه قسما يتبع وزارة الاقتصاد الوطني ثم صدر القانون ١٧ لعام ١٩٦٠ والذي تشكلت بموجبه سلطة السياحة الأردنية وظل العمل بهذا القانون ساريا حتى ١٩٦٥/١٠/٦ عندما صدر القانون رقم ٤٥ لعام ١٩٦٥، وهو القانون الذي بقي ساريا الى وقوع الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧. وبموجب المادة الثالثة من هذا القانون أسست هيئة سميت بسلطة السياحة وحددت المادة الرابعة من هذا القانون صلاحيات واهداف هذه السلطة والوظائف الموكلة اليها.

وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على تشكيل مجلس ادارة للسلطة على النحو التالي: يكون رئيس مجلس الوزراء أو من ينتدبه من الوزراء رئيسا لهذا المجلس.
اما الأعضاء فهم:

١- وكيل وزارة الاعلام.
٢- وكيل وزارة الاقتصاد الوطني.
٣- مدير الآثار.
٤- المدير العام للسلطة.
٥- ثلاثة أعضاء من القطاع الخاص ممن يعملون في حقل السياحة يعينهم مجلس الوزراء.

أما المادة ١٣ من القانون فقد نصت على تشكيل هيئة استشارية للسلطة مكونة من سبعة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء، ويراس هذه الهيئة المدير العام للسلطة. واشترطت هذه المادة أن يكون أربعة من أعضاء الهيئة ممثلين عن:

١- الفنادق.
٢- مكاتب وشركات السياحة والسفر.
٣- شركات الطيران.
٤- الغرف التجارية.

وأعطت المادة الرابعة عشرة من القانون للمجلس صلاحية تنسيب اصدار الأنظمة الضرورية الى مجلس الوزراء وذلك من أجل تنفيذ أهداف هذا القانون. ولقد صدرت بالفعل أربعة أنظمة ترعى شؤون الفعاليات السياحية المختلفة وهي:

١- نظام رقم ٤٦ لعام ١٩٦٦ الخاص بمكاتب ووكالات السياحة والسفر.
٢- نظام رقم ٤٧ لعام ١٩٦٦ الخاص بمتاجر التحف الشرقية.
٣- نظام رقم ٤٨ لعام ١٩٦٦ الخاص بأدلاء السياحة.
٤- نظام رقم ٤٩ لعام ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات الفندقية.

هذا هو الوضع القانوني للسياحة حين وقع الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية في حزيران عام ١٩٦٧.

أما بخصوص الجهاز التنفيذي والذي كان على راسه المدير العام لسلطة السياحة فكان ينقسم الى قسمين:

أ- المقر الرئيسي في عمان وهو مقر السلطة ومديرها العام.

ب- مكتب القدس ويرأسه موظف بدرجة مدير ويرتبط مباشرة بالمدير العام. وبالرجوع الى المادة الرابع من قانون السياحة رقم ٤٥ لعام ١٩٦٥ نلاحظ أن الوظائف التي أوكلت للسلطة بغية تحقيق غاياتها وأهدافها كانت على النحو التالي:

١- المحافظة على المواقع السياحية وتطويرها، والعناية بالمعالم الأثرية وتجميلها بالتعاون مع دائرة الآثار.

٢- الاشراف على الصناعات السياحية ومراقبتها وتنظيمها وتطويرها لرفع مستوى الخدمات التي تقدم للسائحين.

٣- العمل على توفير وسائل الراحة والترفيه للسائحين وتسهيل المعاملات المتعلقة بهم بالتعاون مع الجهات المختصة.

٤- وضع وتنفيذ برامج شاملة ومتكاملة للدعاية السياحية بالتعاون مع الصناعات السياحية

ومن واقع الاطلاع على العمل في كل من المقر الرئيسي في عمان ومكتب القدس ، نستطيع القول بأن المهام المشار اليها أعلاه كانت مقسمة وموزعة ليختص كل منها في جانب من المهام والوظائف. ففي حين اختص مكتب عمان في الأمور التي تتعلق بالبندين الأول والرابع وهما المحافظة على المواقع السياحية وأمور الدعاية والترويج، نجد أن مكتب القدس كان يتولى المهام المشار اليها في البندين الثاني والثالث وهما الاشراف على الصناعات السياحية وتوفير وسائل الراحة للسائحين وذلك من منطلق كون الصناعات السياحية تتركز كما سبق ذكره في الضفة الغربية.

من هنا نلاحظ أن الجهاز العامل في مكتب السياحة كان يضم أربعة من مفتشي السياحة المؤهلين الى جانب طاقم من موظفي الاستعلامات السياحية وكادر مكتبي مساند وبلغ مجموع الموظفين العاملين حوالي خمسة عشر موظفا. كما أن المكتب كان يضم وحدة للشرطة السياحية يرأسها ضابط برتبة رائد، وهي وحدة مدربة تدريبا فنيا خاصا حيث يتم ارسال أفرادها للتدرب في الخارج. وكانت هذه الوحدة تتولى مهمة المحافظة على أمن السائح وتسهيل حركته ومعاقبة المخالفين كما أنها أعطت مكتب السياحة في القدس قدرة تنفيذية فورية دعمت من صلاحياته ومسؤولياته. وخلاصة القول أن الجهاز الرسمي للسياحة في العهد الأردني وبشطريه في عمان والقدس استطاع أن يحقق العديد من المنجزات الهامة لعل أبرزها ما يلي:

١) على صعيد التمثيل الخارجي أصبح الأردن عضوا في الاتحاد الدولي للسياحة (الايوتو) والذي تطور فيما بعد ليصبح منظمة السياحة العالمية (World Tourism Organization) كما أصبح عضوا في الاتحاد العربي الدولي للسياحة، وكان له حضور سياحي خارجي تمثل في مشاركته في المنظمات السياحية المتخصصة مثل منظمة (الاوفتا) (والاستا) وغيرها.

٢) استطاع الجهاز الرسمي للسياحة أن يروج الأردن سياحيا عن طريق وسائل الدعاية والاعلان المختلفة، فقد استطاع من خلال النشرات المطوية (Folders) والتي طبعت بعدة لغات (عددها ٨ نشرات) ، والأفلام المتحركة (وعددها ٣ أفلام)، والملصقات السياحية (Posters) واستضافة الكتاب السياحيين وسبع ملحقيات سياحية في الخارج وغيرها من الوسائل أن يحقق انجازا مميزا في مجال الترويج السياحي.

٣) وعلى الصعيد الداخلي تمكن الجهاز الرسمي من تنظيم الصناعات السياحية المختلفة ومراقبة هذه الصناعات بما يكفل المستوى المطلوب وحسن الأداء. كما أنه عمل على تطوير وتنمية هذه الصناعات عن طريق توفير مصادر التمويل اللازمة للاقراض واعطاء الحوافز لتشجيع الاستثمار في الحقل السياحي.

٤) وبالنسبة لتوفير الخدمات في مراكز الحدود وفي المواقع السياحية الهامة تمكنت سلطة السياحة من اقامة عدة استراحات سياحية وأشرفت بنفسها على ادارة هذه الاستراحات.

٥) أما في مجال التدريب المهني فلم تأل سلطة السياحة جهدا في ارسال المبعوثين للتدريب الفني في الخارج. وعلى سبيل المثال فقد تم تدريب حوالي ٢٥ شخصا في المجال الفندقي والمطاعم. وكان من المقرر أن يفتتح في خريف عام ١٩٦٧ مركزا للتدريب الفندقي في دار اليتيم العربي والذي كان سيوفر المجال لتدريب ١٢٠ طالبا في هذا المجال. كما أن عملية تدريب أدلاء السياحة ورفع مستوى معلوماتهم وأدائهم كانت قيد التنفيذ.

٦) وأخيرا وليس آخرا فقد ساهمت سلطة السياحة في الخطة السبعية التي كان من المقرر انتهاؤها عام ١٩٧٠ . حيث توقعت السلطة أن يصل عدد السائحين الى ٨٢٧ ألف سائح وأن يرتفع الدخل من السياحة الى ٢٦،٥ مليون دينار وأن يرتفع عدد الأسرة الى عشرة آلاف سرير مقابل ٦،٨٠٠ سرير عام ١٩٦٦، وكذلك يرتفع عدد الاستراحات السياحية من ثماني استراحات الى أربعة عشر استراحة.

الجهاز السياحي في عهد الاحتلال:

١- تعرضت السياحة منذ اليوم الأول للاحتلال لضربة مباشرة وذلك عندما احتلت القوات الاسرائيلية معظم فنادق مدينة القدس واستعملت هذه الفنادق للأغراض العسكرية. كما أن مكتب السياحة في القدس والكائن في عمارة نسيبة، تعرض لثلاث قذائف مدفعية أصابت احداها غرفة رئيس الديوان وبعثرت جزءا كبيرا من أوراق وملفات المكتب.

٢- استدعت قوات الاحتلال مدير المكتب في ذلك الوقت وكان المرحوم حازم الخالدي وطلب منه الحاكم العسكري العام هيرتصوغ مواصلة العمل وفتح الدائرة وكان ذلك يوم ١٩٦٧/٦/١٠.

٣- وحيث أن المكتب لم يكن صالحا بعد تعرضه للقصف فقد نقلت أوراقه وبعض من أثاثه الى مقر جريدة الجهاد. وأخذ المكتب يعمل بعدد محدود من موظفيه لاعادة ترتيب وتنظيم الملفات والوثائق وكان يحضر العمل بعض الموظفين الاسرائيليين. أما وحدة الشرطة السياحية فقد تبعثر أفرادها وام تعد قائمة منذ أن تمت السيطرة الاسرائيلية على المدينة.

٤- ظل الوضع حتى يوم ١٩٦٧/٦/٣٠ حيث استنكف جميع موظفي المكتب عن العمل احتجاجا على ضم مدينة القدس. ومنذ ذلك التاريخ لم يعد للجهاز الرسمي للسياحة أي وجود على أرض الواقع وأصبحت ملفات ووثائق مكتب القدس تحت سيطرة وزارة السياحة الاسرائيلية.

٥- بقي الموظفون العاملون في المكتب بعد استنكافه عن العمل على جدول رواتب سلطة السياحة الأردنية أسوة بغيرهم من الموظفين الذين استنكفوا عن أعمالهم لأسباب سياسية. لكن هذا الجهاز ظل يتآكل مع الزمن اما بسبب كبر السن والاحالة على التقاعد، أو الوفاة، أو الانتقال للعمل في الخارج. وظل الوضع قائما الى عام ١٩٨٨ حين أعلنت الأردن فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية حيث أحالت من تبقى من الموظفين للتقاعد أو انهاء الخدمات.

٦- أبقت وزارة السياحة الأردنية الى ما قبل فك الارتباط اتصالا مع المديرين الذين تعاقبوا على مكتب السياحة في القدس.

٧- ومنذ تصفية مكتب القدس، أصبحت الفعاليات السياحية المختلفة في مدينة القدس تخضع للتشريعات الاسرائيلية المعمول بها في وزارة السياحة الاسرائيلية.

الانتهاكات التي رافقت عملية الاحتلال في مدينة القدس:

وعن هذه الانتهاكات التي شهدها قطاع السياحة في الأسابيع والأشهر الأولى من الاحتلال نذكر الأمور التالية:

١- على أثر احتلال القوات العسكرية لفنادق المدينة، جرت عمليات من النهب والسلب والتدمير والتخريب وخاصة بالنسبة للأشياء الثمينة في هذه الفنادق. وعند اخلاء الجيش لهذه الفنادق، حاول الحصول على براءات ذمة من أصحاب الفنادق، فامتنع القسم الأكبر منهم عن التوقيع على هذه الوثائق، وانا حدث عكس ذلك فكان تحت وطأة التهديد وقوة السلاح.

٢- تشكلت في ١٩٦٧/٦/٢٠ لجنة لتقدير الخسائر التي لحقت بالمؤسسات الفندقية مكونة من مدير مكتب السياحة واثنين من المفتشين العاملين في المكتب من جانب واثنين من الضباط الاسرائيليين أحدهما برتبة كولونيل، والثاني برتبة ميجور من الجانب الآخر. وتم حصر الخسائر المباشرة والأضرار حيث قدرت بمليون وثلاثمائة ألف دينار. ولا يعرف حتى الآن ان كانت السلطة الاسرائيلية قد قامت بدفع هذه التعويضات أم لا، ويقال أن البعض منهم استلم فعلا هذه التعويضات.

٣- حدث ذلك بالنسبة للفنادق التي تم اخلاؤها في الفترة الأولى من الاحتلال. أما فندق الأمباسادور والذي أصبح مقرا للقيادة العامة، فلم تتمكن اللجنة من دخوله. ومن المعروف أن القيادة الاسرائيلية بقيت في الفندق لفترة طويلة.

٤- استولت القوات العسكرية على جميع باصات شركة (جت) السياحية والتي لم يكن عمرها قد تعدى الثلاثة شهور، وبقيت في حوزة الجيش الاسرائيلي مدة ستة شهور حيث لم تتم اعادتها الا في شهر كانون أول من عام ١٩٦٧.

الوضع السياحي القانوني في الضفة الغربية غقب الاحتلال:

منذ اليوم الأول للاحتلال خضعت الضفة الغربية للحكم العسكري الاسرائيلي المباشر، وأصبحت الأوامر العسكرية الصادرة عن الحاكمية العسكرية العامة هي التي تسود في المنطقة. وبالنسبة للسياحة فان الأمر العسكري الذي يحمل رقم (٨٧) والصادر بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٦٧ عن قائدالمنطقة الوسطى وقائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة الضفة الغربية (عوزي نركيس)، هذا الأمر العسكري يعتبر أخطر الأوامر العسكرية بالنسبة للسياحة وبالنسبة للقانون الأردني رقم ٤٥ لعام ١٩٦٥ والأنظمة الصادرة بموجبه وكل تشريع فرعي صدر بحكم مفعوله. فقد أوقف هذا الأمر العمل بالقانون المذكور وأحال جميع الصلاحيات الواردة فيه الى مسؤول يعينه القائد العسكري المذكور.

فقد جاء في البند الثاني قسم (أ) من الأمر العسكري ما يلي:

كل صلاحية خولت بموجب القانون أو بحكمه للحكومة، لوزير من وزرائها، لسلطة من سلطاتها، أو لموظف من موظفيها، أو لأي شخص آخر تكون مخولة للمسؤول اعتبارا من تاريخ سريان هذا الأمر.

كما جاء في قسم (ب) من هذا البند ما يلي:

كل صلاحية تعيين أو رخصة منحت بموجب القانون أو بحكمه قبل تاريخ سريان هذا الأمر تلغى بهذا. غير انه يجوز للمسؤول أن يعطى مفعولا واستمرارا لكل تعيين أو صلاحية كما ذكر.

وبتحليل بسيط لهذا الأمر العسكري يمكن القول أن العمل بقانون السياحة الأردني قد توقف، وأصبح للضابط العسكري السلطة المطلقة في اصدار التعليمات والأوامر منذ ذلك التاريخ وحتى وقتنا الحاضر. فقد جمع هذا الضابط في يده تلك الصلاحيات المخولة لمجلس سلطة السياحة وهيأتها الاستشارية، وجهاز السلطة التنفيذي والذي أشرنا اليه سابقا.

لقد صدر عن المسؤول العسكري العديد من التعليمات ليس بالامكان الدخول في تفاصيلها ويمكن الاكتفاء بذكر بعضها:

١- تعليمات بشأن مؤسسات الضيافة والاشراف عليها (شروط الحد الأدنى للفنادق غير المصنفة) ٢٥ آب ١٩٧٦ .

٢- تعليمات بشأن مؤسسات الضيافة والاشراف عليها (قواعد لتصنيف الفنادق في يهودا والسامرة) ٢٥ أب ١٩٧٦ .

٣- صدرت عدة أوامر على نظام محلات التحف الشرقية في التواريخ التالية:
١٩٧٦/١٠/١٣ ، ٧٦/١١/١٦ ، ٧٦/١٢/٢٧ ، ٧٧/٤/١٢ ، ١٩٨٠/٧/١٧ .

٤- صدرت عدة أوامر وتعديلات على نظام مكاتب السياحة والسفر في التواريخ التالية: ١٩٧٩/٧/٥ و ٧٩/١١/١٥ ، ونظام تفصيلي يتكون من ٢٦ بندا ويقع في ست صفحات بشأن مكاتب السياحة والسفر (يهودا والسامرة) لعام ١٩٨٨٠

٥- ومن الجدير بالذكر أن ضابط السياحة المسؤول لم يتطرق الى اصدار تعليمات تتعلق بأدلاء السياحة وذلك تمشيا مع السياسة الاسرائيلية العامة في عدم اصدار تراخيص جديدة لهذه الفعالية السياحية٠

الجهاز التنفيذي للسياحة في الضفة الغربية:

١- انحصر الجهاز التنفيذي للسياحة في السنوات الخمس الأولى التي أعقبت الاحتلال في شخص ضابط السياحة الاسرائيلي ولم يكن يتبعه أي موظف عربي في هذا الجهاز٠

٢- بعد ذلك استعان الضابط العسكري بموظف جعل مقره في مدينة بيت لحم٠

٣- أضيف للمكتب عبر السنوات اللاحقة اثنان من الموظفين بحيث أن المجموع الكلي لهذا الجهاز هو في الوقت الحاضر أربعة٠ ويقوم المكتب بتعميم الأوامر والتعليمات السياحية في الضفة الغربية ويراقب تنفيذها ويصدر التراخيص بموجب هذه التعليمات٠

٤- لقد شغل منصب ضابط السياحة لفترة طويلة من الوقت (زفي نيفون) حيث ظل في هذا المنصب حتى شهر آب ١٩٩١ حين حل محله ضابط جديد هو تسير كوهين٠

٥- ورغم أنه لا يتوفر لدينا أية تفاصيل أو معلومات محددة عن ميزانية هذا المكتب الا أنه يمكن استنتاج ذلك٠ فهذه الميزانية تنحصر في دفع رواتب وقرطاسية وما يترتب على المكتب من كهرباء وهاتف ومواصلات٠

(ب) ما يطلب توفيره في دائرة اختصاص الطاقم السياحي في المرحلة الانتقالية:

أولا: تصورات الطاقم حول المهام: يمكن تحديد هذه المهام من أجل تحقيق هدف عام يمكن اجماله في اطارين:

الأول: لتحقيق هدف جزئي يتمثل في استقلالية سلطة دائرة السياحة، وذلك كجزء من الهدف العام الذي يتمثل في حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامته لدولته الفلسطينية المستقلة.

والثاني: يتمثل في استقلالية سلطة السياحة الفلسطينية وترجمة سيادتها من خلال الاشراف الكامل على الشؤون السياحية في الأرض المحتلة (الضفة والقطاع) أثناء اقامة حكومة الحكم الذاتي خلال المرحلة الانتقالية، باعتبار استقلالية هذه السلطة يعد جزءا لا يتجزأ من استقلالية حكومة الحكم الذاتي المؤقتة، ففي هذا الاطار من غير المقبول فرض أي شكل من أشكال الوصاية الاسرائيلية عليها، ومن أبرز هذه المهام هو تحقيق هذه السلطة للتمثيل الحقيقي والفعلي على كامل الأراضي المحتلة (فلسطين) فيما يتعلق بالشؤون السياحية.

ثانيا: الأهداف الخاصة بسلطة السياحة:

تتحدد في تطوير قطاع السياحة باعتباره أحد الجوانب الهامة في قطاع الخدمات (القطاع الثالث) الذي يعتبر موردا غير منظور للدخل القومي الفلسطيني وتشمل هذه الأهداف دعم هذا القطاع بعمق لأهميته في مستويين:

أ- دعم الاقتصاد القومي ليكون دعامة للاستقلال السياسي.

ب- استثمار السياحة كوسيلة اعلامية هامة للتعريف بحقوق عرب فلسطين الوطنية والسياسية والمصيرية بالاضافة الى التعريف بالتراث الحضاري والتاريخي والديني لعرب فلسطين لتأكيد الحقين الديني والتاريخي للعرب في البلاد.

ثالثا: الهيكلية:

ان غاية بناء اي هيكل تنظيمي يجري تشكيله، هو ايجاد نواة أولى للبنية التحتية لخلق قطاع سياحي فلسطيني، وتتمثل هذه الهيكلية في اقامة دائرة للسياحة تبدأ من نقطة العدم، نظرا لأن نواة هذه الدائرة غير قائمة أصلا في عهد الاحتلال أسوة بشؤون التعليم أو الصحة أو القضاء، ويرى الطاقم المكلف باعداد التصورات لهذه الورقة، أن تكون دائرة السياحة بسيطة غير معقدة في اول نشأة لها، وتقتصر على خبراء متخصصين في مجال ايجاد القاعدة للبنية السياحية الفلسطينية.

رابعا: الميزانية:

النفقات في الموازنة: تقدر نفقات الموازنة التقديرية للبنية الهيكلية بما فيه رواتب العاملين الذين حدد عددهم بثمانين موظفا ابتداءا من قمة الهرم الوظيفي حتى قاعدته، مضاف اليها تكاليف المطبوعات، والمؤتمرات السياحية، والنفقات الجارية، قدّر من غير ايضاح التفصيلات بمبلغ مليون وثمانمائة وستين الف دينار أردني، ولا يشمل هذا التقدير أثمان الأثاث والمعدات والأجهزة ووسائط النقل وايجارات المكاتب.

ويمكن الاشارة للخطوط العريضة لهذه النفقات كما يلي:

البيان	دينار
جملة الرواتب الجارية سنويا، وتشمل رواتب (٨٠) موظفا وشرطي سياحي، بما في ذلك رواتب الفنيين وموظفي الخدمات المساندة.	٧٠٠,٠٠٠
أثمان المطبوعات باختلاف أنواعها، والمؤتمرات السياحية، والمهرجانات الشعبية السياحية، والنفقات الجارية لأغراض النقل والمواصلات.	٥٠٠,٠٠٠
النفقات الجارية لأغراض ومهمات متعددة.	٢٠٠,٠٠٠
نفقات الدعاية والاعلان داخليا وعالميا ونفقات التسويق.	٢٠٠,٠٠٠
تطوير الأماكن السياحية.	٢٠٠,٠٠٠
تدريب الكوادر الفنية بما في ذلك المراقبين والمفتشين.	٦٠,٠٠٠
دينار جملة النفقات السنوية.	١,٨٦٠,٠٠٠

الدخل المباشر وغير المباشر:

التقدير الأولي لعائدات جباية دائرة السياحة من الرسوم المختلفة المفروضة على الزوار من الحجيج والسائحين بشكل مباشر و غير مباشر، تقدر قيمتها بنصف مليون دينار سنويا، وهذا التقدير هو تخميني ولا يستند الى معطيات رقمية رسمية، لأن السلطة المحتلة تحجم على الدوام عن اعطاء أي أرقام حقيقية نظرا لأهمية هذا العائد في الأراضي التي تحتلها، وتجبي من ورائه دخلا حيويا له أهميته في دخلها الاقتصادي.

خامسا: الوسائل:

وهي الآلية التي بواسطتها تتحقق عبرها الأهداف العامة والخاصة، وهي ذات توجهات متعددة، أهمها في المرحلة الانتقالية هي الوسائل التي تحقق استقلالية سلطة السياحة الفلسطينية كسلطة وطنية، ولتحقيق هذه الاستقلالية، لا بدّ من مراعاة الوسائل التالية:

١- الترتيبات السياحية المرتبطة بالمقدسات سواء كانت اسلامية أو مسيحية أو يهودية، وان تناط مسؤولية الاشراف على هذه الترتيبات وتنفيذها لسلطة السياحة الفلسطينية في جميع الأراضي المحتلة.

٢- اشراف سلطة السياحة الفلسطينية على جميع المرافق السياحية الواقعة في الحيز الجغرافي لحكومة الحكم الذاتي المؤقتة.

٣- تطوير قطاع السياحة الفلسطيني بالآلية التي تنبع من رؤية مستقلة وتخطيط فلسطيني.

٤- أية أماكن ذات طابع ديني مشترك، أو تاريخي أو أثري حضاري قائم الآن أو يجري اكتشافه مستقبلا خلال فترة الحكم الانتقالي، يناط حق الاشراف عليها بسلطتي السياحة والآثار الفلسطينيتين اذا كان وجودها يقع ضمن الحيز الجغرافي الخاضع سياديا لحكومة الحكم الذاتي المؤقتة.

ويمكن خلال هذه الفترة الانتقالية ايجاد ترتيبات خاصة لاجراء دراسات أكاديمية حولها، أو زيارتها ضمن ترتيبات يجري الاتفاق عليها مع اسرائيل شريطة المعاملة بالمثل.

٥- ألاستثمارات السياحية: ان أية استثمارات في المجال السياحي ضمن اطار الحيز الجغرافي التابع لسيادة حكومة الحكم الذاتي الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية، هو من حق السلطة الفلسطينية في عقد اتفاقات مع أفراد أو دول أو منظمات دولية أو شركات أو وكالات وبالشكل الذي لا ينتقص من حق السيادة الكاملة للسلطة الفلسطينية على مرافقها السياحية والأثرية والدينية. ويمكن أن يكون هذا الاستثمار مرتب باشراف سلطة السياحة الفلسطينية من خلال عقود أو اتفاقات مبرمة بين:

أ) سلطة السياحة الفلسطينية والمستثمر اذا كان هذا الاستثمار يتعلق بمرافق سياحية عامة تعود ملكيتها للقطاع العام.

ب) أفراد مستثمرين أو شركات مستثمرة مع فلسطينيين يعملون بالقطاع السياحي الخاص ومرخصين على أن يتم ذلك باشراف سلطة السياحة الفلسطينية وموافقتها وبشكل لا يتعارض مع تشريعاتها.

٦- يحق لسلطة السياحة الفلسطينية أن تعقد الاتفاقيات مع أية مؤسسة أو دولة أو منظمة عربية كانت أو أجنبية أو دولية للحصول على معونات مالية أو عينية أو دراسات بحثية او حصولها على قروض لمصلحة ذات ارتباط أو تطوير لأي مرفق في قطاع السياحة في الأرض الفلسطينية.

٧- يمكن القبول بوجود مراقب دولي او محايد في المجال السياحي ليشرف على انتقال السلطة من سلطة الاحتلال الى سلطة السياحة الفلسطينية.

٨- التحويلات المالية: ان أية تحويلات مالية من الداخل الى الخارج أو بالعكس وتتعلق بالمهمات السياحية، تتم من خلال البنوك العربية الفلسطينية أو البنوك الأجنبية التي نالت ترخيصا من سلطة حكومة الحكم الذاتي، تتم مباشرة فيما بينها وبين البنوك الخارجية دون أن تكون البنوك الاسرائيلية وسيطا لهذه التحويلات، أو خاضعة لسلطتها واشرافها او رقابتها.

٩- اصدار التشريعات القانونية: من حق سلطة السياحة وبموافقة المجلس التشريعي اصدار تشريعات القوانين التي تصون الاستراتيجية السياحية الفلسطينية من أي تدخل خارجي، وتعتبر هذه القوانين الأساس الذي تعتمد عليه السلطة السياحية في اصدار واستنباط اللوائح والضوابط والتعليمات المتعلقة بالخدمات السياحية والتي في ضوئها تعالج قضايا الترخيص والتفتيش السياحي والمراقبة واقامة المعارض والمهرجانات الشعبية التراثية، والمؤتمرات السياحية والمتاحف، ولا يجوز لأي سلطة أخرى التدخل في توجهاتها أو الغائها أو تعديلها.

١٠- نقاط العبور عبر الحدود: يحق لسلطة السياحة الفلسطينية عند نقاط العبور الدولية لحيزها الجغرافي أن تقيم مراكز استعلامات سياحية، وتوزيع نشرات الارشاد للسياح الزائرين سواء كانوا أفرادا أو مجموعات سياحية.

١١- المرافق المدنية ذات الصبغة المشتركة: توجد مرافق مدنية ذات صبغة مشتركة في خدماتها كالمجاري وأنابيب المياه وطرقات المواصلات وخطوط الكهرباء وغيرها من المرافق المدنية ذات الصلة المزدوجة في خدماتها للمرافق السياحية، لذا، فان الجانب الفلسطيني لا يمانع في اجراء ترتيبات مؤقتة خلال الفترة الانتقالية من خلال اتفاقيات مؤقتة تنسق خدماتها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، على أن تحدد أوضاعها النهائية من خلال الاتفاقات السياسية في المرحلة النهائية.

١٢- المستوردات المتعلقة بالخدمات السياحية: ان أية مستوردات تهم القطاع السياحي كالأجهزة والمعدات ووسائط النقل والخامات اللازمة للصناعات السياحية، أو أية مواد مماثلة، لا تفرض عليها رسوم جمركية اسرائيلية اذا كان عبورها عبر نقاط العبور بين الضفتين أو بين قطاع غزة ومصر، ان أية رسوم جمركية تفرض عليها، هي من حق السلطة الوطنية الفلسطينية.

أما اذا كان استيرادها عن طريق قطاع غزة، فان حكومة الحكم الذاتي المؤقتة على استعداد للتفاهم مع اسرائيل حول رسوم الترانزيت اذا مرت السلع والبضائع وكذلك المسافرين عبر الطرقات الاسرائيلية الى الضفة الغربية وبالعكس.
واذا جرى استيرادها عبر الموانىء الاسرائيلية، ومرت عبر الطرقات، الاسرائيلية، فان رسوم التفريغ والأرضية والترانزيت، يجري التفاهم عليها من خلال اتفاقيات مؤقتة بين السلطتين، ومثل ذلك ينسحب على رسوم التصدير السياحي الى الخارج.

١٣- المواصلات والاتصالات: في هذا المجال نقترح التصورات التالية خلال المرحلة الانتقالية:

أ. اذا فكر كل طرف في استخدام مرافق مواصلات الطرف الآخر، يجب أن يحدد ذلك من خلال اتفاقيات مؤقتة بين الطرفين تعطي حق المعاملة بالمثل لكل طرف، وفي هذه الحالة، يمكن لوسائط النقل السياحية لكل طرف أن تصل الى أهدافها من غير عراقيل، بما في ذلك الحق للدليل المرافق أن يرافق مجموعته لأغراض الدلالة السياحية.

ب. اذا تعذر الوصول الى الهدف السابق، فان كل طرف يلتزم بايصال المجموعات السياحية للطرف الآخر حتى نقاط العبور بين اسرائيل ومناطق السيادة الفلسطينة المتفق عليها في الاتفاقات المؤقتة، ويبقى ذلك قائما الى حين التفاهم النهائي حول موضوع المواصلات بين السلطتين.

ج. الاتصالات الهاتفية، والتلكس، والفاكسميليا، تبقى خدماتها على حالها حتى يتسنى لحكومة الحكم الذاتي المؤقتة بناء شبكتها الخاصة بها.

١٤- المطارات: كان المنفذ الجوي الوحيد لخدمات الطيران المدني بين الضفة الغربية والعالم الخارجي يتمثل في "مطار القدس"، لذلك، يتحتم عودة هذا المطار الى السيادة العربية وفق ما كان عليه قبل الاحتلال. ولا يمانع الجانب الفلسطيني بالنسبة لاستخدام كل طرف لأجواء الطرف الآخر لاغراض الطيران المدني على، أن يتم ذلك من خلال اتفاقات مؤقتة تخدم الطرفين في المرحلة الانتقالية وتحدد مسارات جوية متفق عليها لمسيرة طائرات كل طرف عبرها.

كما يحق لسلطة حكومة الحكم الذاتي في أن تنشيء مطارات رديفة لمطارالقدس في أراضيها لغايات الطيران المدني والسياحي من غير أن يكون للطرف الاسرائيلي حق الاعتراض على ذلك.

١٥- خدمات أدلاء الحجاج والسياح: القاعدة المقبولة لدى الجانب الفلسطيني في مجال الدلالة السياحية للمجموعات السياحية التي تنظمت بواسطة مكاتب السياحة لكل فريق، وأراد كل طرف أن يقوم بجولات سياحية في أراضي الطرف الآخر ومرافقها السياحية، أن يتم ذلك من خلال توجهين:

أ. أن تُعمل الترتيبات باتفاق بين الطرفين بحيث يسمح لكل فريق (العربي الفلسطيني والاسرائيلي) أن يرافق مجموعته السياحية في أراضي الطرف الآخر لوصول المجموعة الى وجهتها المحددة في برنامج الزيارة، وأن يقوم الدليل السياحي من كل طرف باداء واجبه في الدلالة السياحية من غير اعتراض.

ب. اذا تعذر تحقيق الفرضية السابقة، فان الحل، هو تسلم كل فريق من الفريق الآخر مجموعاته السياحية عند نقاط العبور المتفق عليها بين أراضي الكيانين ليقوم الدليل - وبالتبادل - بتسلمها ليستكمل لهم برنامج الزيارة اذا كانت الزيارة مرتبة لتشمل المرافق السياحية في أراضي الطرفين.

١٦- استرداد ما صودر: من الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، استرداده لكل ما صادرته السلطات الاسرائيلية أو المؤسسات الاسرائيلية، أو وضعت اليد عليها، وتشمل: التحف والموجودات الأثرية التي صودرت من أماكن اكتشافها، أو من المتحف الفلسطيني، وتفكيك الاستراحات السياحية الاسرائيلية التي أقيمت في الأرض العربية، وتسليم المحميات والمنتجعات السياحية في الأرض العربية الى السلطة العربية، وينسحب هذا ايضا على شاطىء غزة والبحر الميت الموازي للأرض العربية في الضفة الغربية.

١٧- تبادل السلع السياحية والحفاظ على حقوق التصنيع: ان السلع السياحية المصنعة آليا وتحمل مواصفات معينة هي من حق المصنع المنتج، ولا يجوز تصنيعها خفية أو تقليدها، ولكن لا مانع ومن خلال اتفاقات ثنائية من استيراد كل طرف لسلع الطرف الاخر.

١٨- الالتزام بالستاتيكو: ان بعض المواقع الدينية، والأثرية التاريخية، تتمتع بستاتيكو متوارث ومتعارف عليه ومسجل لكل طرف قانونيا في المؤسسات الدينية ودوائرها، وهذا يتطلب الرجوع الى الوضع الذي كانت تتمتع به قبل عام ١٩٦٧، والغاء كل تغيير الحقته السلطة الاسرائيلية ويخل ويتناقض مع الأعراف المعترف بها.

١٩- تكوين مجلس تنسيقي: لا مانع تسهيلا وتيسيرا للعملية السياحية من تشكيل مجلس للتنسيق يضم ممثلي الطوائف الدينية وممثلي سلطة السياحة الفلسطينية لتنظيم العمليات السياحية في الأماكن التي قد تثير الحساسيات بين الطوائف الدينية.

سادسا: خطط التطوير:

١ - تطوير التعليم السياحي والتدريب المهني: من اجل ايجاد بنية سياحية ترتكز على قاعدة صلبة ومؤهلة علميا، وايجاد سلطة سياحية منظمة، لابدّ لتحقيق هذين الهدفين من توفير ثلاثة امور:

١- ايفاد موظفين واكاديميين في بعثات تدريبية للحصول على خبرات متقدمة في الدول السياحية لتكوين النواة العلمية والادارية والاعلامية والارشادية والفنية مهنيا لسلطة السياحة ومؤسستها.

٢- ايفاد خرجي معاهد السياحة والفندقة والجامعات في بعثات تخصصية الى الخارج للحصول على تقنيات متقدمة في علم السياحة، والادارة السياحية، والمهن السياحية.
٣- توسيع مهمات المعاهد الجامعية التي فيها فروع للتدريس السياحي والفندقي وتطوير برامجها الى مستوى الحصول على الدرجة الجامعية الاولى، وتوفير الميزانية لهذا التطوير، وتطوير البرامج الاكاديمية للمهن السياحية فيها، وذلك بالتنسيق مع مجلس التعليم العالي.

ب - الاعلام السياحي: وضع سياسة مبرمجة اعلاميا يساهم فيها القطاعان العام والخاص، واصدار المطبوعات كالصحف والنشرات والمجلات والملصقات السياحية، وبلغات متعددة، واصدار خريطة سياحية توضح الاماكن الدينية والاثرية التاريخية والمنتجعات والمحميات الطبيعية وطرق المواصلات المؤدية لها.

ج - تطوير قدرات الاستيعاب الفندقي وتحسين خدماتها، والسعي الى توفير اموال الاستثمار والقروض لانشاء فنادق جديدة ولتطوير القائم منها، وتنويع درجاتها لتتلائم مع المستويات المادية المختلفة للسياح والحجاج الزائرين.

د - تطوير شركات النقل السياحي ومنحها القروض لانقاذها من المصير المؤلم الذي عانت منه على مدى السنوات الاربع الماضية، وزيادة قدرات النقل السياحي كما وعددا".

التوصل الى اتفاق سياسي بين الاردن واسرائيل.

وفي الختام نورد، ملاحظات للاستئناس بها:

اولا: في التنظيم الداخلي لقطاع السياحة الفلسطيني، يجدر اهتمام سلطة السياحة الفلسطينية بالمؤسسات السياحية التي تمثل مختلف الفعاليات السياحية، وهي في معظمها من موروثات ما قبل عام ١٩٦٧، بعضها لا زال فاعلا بحدود ضيقة، وبعضها الاخر يتواجد بصورة رمزية، وهي بحاجة الى اعادة تنشيطها وترسيخها على ارض الواقع، وهذا يتطلب ان تقوم الدائرة القانونية بسلطة السياحة الفلسطينية من مراجعة انظمتها وتعديلها بالشكل الذي يتفق مع المستجدات الجديدة على الساحة الفلسطينية خلال فترة الحكم الانتقالي لتكون مؤسسات داعمة للدولةالفلسطينية المستقلة من جهة، ولقطاع السياحة من جهة اخرى.

وهذه الفعاليات تتمثل في المؤسسات التالية:

جمعية الفنادق.
نقابة عمال الفنادق والمطاعم.
جمعية مكاتب السياحة والسفر.
جمعية متاجر التحف.
نقابة ادلاء السياحة.

ثانيا: اعادة مراجعة القوانين الاردنية المتعلقة بشؤون السياحة، واستنباط قانون سياحي فلسطيني يخدم قطاع السياحة خلال المرحلة المؤقتة للحكم الذاتي، مسترشدين بما ينفع من هذه القوانين لايجاد نظام مؤقت لقطاع السياحة الفلسطينية ولتكون بمثابة المسطرة والمرجعية لترسيخ البنية السياحية في البلاد، وهذه الانظمة هي:

- قانون السياحة رقم (١٧) لعام ١٩٦٠.
- قانون السياحة رقم (٤٥) لعام ١٩٦٥ الذي يعالج صلاحيات سلطة السياحة واهدفها والوظائف الموكلة اليها، ثم تشكيل مجلس ادارة سلطة السياحة، وهيئتها الاستشارية.
- نظام رقم (٤٦) لعام ١٩٦٦ الخاص بمكاتب ووكالات السياحة والسفر.

- نظام رقم (٤٧) لعام ١٩٦٦ الخاص بمتاجر التحف الشرقية.
- نظام رقم (٤٨) لعام ١٩٦٦ الخاص بادلاء السياحة.
- نظام رقم (٤٩) لعام ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات الفندقية.

ثالثا: لاعطاء مظلة حماية لقطاع السياحة الفلسطيني وسلطته الوطنية، تدعو الضرورة الى دعم الجهاز السياسي لسلطة السياحة في انتسابها كعضو كامل الحقوق للمنظمات السياحية الدولية والعربية، وهي: منظمة السياحة العالمية (W.T.O)، الاياتا، الافتا، الاوستا، الاتحاد العربي الدولي للسياحة.

رابعا: الغاء جميع القوانين العسكرية الاسرائيلية التي صدرت خلال فترة الاحتلال، مع اليوم الاول لتطبيق اتفاق حكومة الحكم الذاتي المؤقت، وهي:
قانون رقم (٨٧) بتاريخ ١٩٦٧/٩/١٩ الذي اوقف العمل بقانون رقم (٤٥) لعام ١٩٦٥ الذي كان مطبقا في الضفة الغربية.

ويقضي الالغاء، شطب جميع اوامر المسؤول العسكري الاسرائيلي عن السياحة في بيت ايل، وهي:

١- تعليمات بشان مؤسسات الضيافة والاشراف عليها بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٥، (شروط الحد الادنى للفنادق غير المصنفة).
٢- تعليمات بشان مؤسسات الضيافة والاشراف عليها بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٥. (قواعد لتصنيف الفنادق في يهودا والسامرة).
٣- الاوامر والتعديلات على نظام محلات التحف الشرقية، والصادرة على التوالي بتواريخ ١٩٧٦/١٠/١٣، ١٩٧٦/١١/١٦، ١٩٧٦/١٢/٢٧، ١٩٧٧/٤/١٢، ١٩٨٠/٧/١٧.
٤- الاوامر والتعديلات على نظام مكاتب السياحة والسفر في يهودا والسامرة، والصادرة على التوالي بتواريخ ١٩٧٩/٧/٥، ١٩٧٩/١١/١٥، والنظام التفصيلي الذي يتكون من (٢٦) بندا لعام ١٩٨٦.

ان التصورات والاقتراحات السابقة التي يراها طاقم السياحة، تعتبر وسائل ذات مرونة كي يطرحها الجانب الفلسطيني على مائدة المفاوضات، ولكننا كطاقم غير قانوني في التشريعات القانونية الدولية من جهة، وفي خبايا السياسة الدولية من جهة اخرى، فاننا نفضل عرضها لدراستها من جانب خبراء مختصصين في القانون، ومراجعة النخبة السياسية لها خشية الوقوع في انزلاقات قانونية وسياسية نحن في غنى عنها.

تحريرا في ١٩٩٢/٣/٤.

منسق طاقم السياحة: أبو الوليد محمد الدجاني.

اعضاء الطاقم:	د.حازم شتار	يوسف عويضه	زهير العمد	عوني انشيوات
عليا الشوا	هاني أبو دية	باجس اسماعيل	معين أردعجي	طاهر النمري